دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تقييم المخططات الحضرية في مدينة طبرق : من منظور جغرافي
المصدر:	مجلة العلوم والدراسات الإنسانية
الناشر:	جامعة بنغازي - كلية الآداب والعلوم بالمرج
المؤلف الرئيسي:	الخالدي، عادل إدريس فتح االله
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	1 - 21
رقم MD:	762829
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الهندسة المعمارية ، تخطيط المدن ، التصميم المعماري ، التخطيط الحضارى، التخطيط العمراني ، الوحدات السكنية، مدينة طبرق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/762829

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

تقييم المخططات الحضرية في مدينة طبرق من منظور جغرافي

عادل إدريس فتح الله الخالدي

(قسم الجغرافيا –كلية الآداب والعلوم –جامعة عمر المختار –فرع طبرق –ليبيا)

ملخص البحث:

يعد المخطط الحضري هو الأسلوب الفعال لعملية التنمية العمرانية إذ ما أحسن إعداده ونفذت محتوياته، وتشمل تلك التنمية جوانب عدة منها اقتصادية واجتماعية وتخطيطية وأخرى بيئية لخلق مركب حضري يناسب قاطنيه من خلال استعمالات الأرض الحضرية المختلفة التي تجسد مورفولوجية المدينة، ولعل النوع والكم من أبرز معايير كفاءة تلك الاستعمالات التي يسعى التخطيط الحضري لتأمينها ويعد الكم منها هو أول ما يتحسسة الجغرافي عند دراسته للمدينة ولاشك في أنه هدف من الأهداف الأصيلة في علم الجغرافيا. من هذا المنطلق أعدت هذه الدراسة كأحد المحاولات التي تسعى إلى تقييم المخططات الحضرية لمدينة طبرق من خلال المقارنة بين مساحات الأرض الحضرية المقترحة وفق الأسس النظرية بالمخططات الحضرية المعدة للمدينة وبين ما طبق منها فعلا على أرض الواقع. ولغرض الوصول إلى أهداف الدراسة عول على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. فمن خلال المنهج الأول أمكن جمع المعلومات عن استعمالات الأرض الحضرية بالمدينة وتحليلها، ومن ثم تقييم ومقارنة تلك البيانات بما ورد من أسس نظرية معتمدة بالمخططات الحضرية بالمدينة، وهذا بالاعتماد على المنهج المقارن. وخلصت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن أغلب مساحات استعمالات الأرضي بالمدينة لم تصل إلى القيم التي تم تحديدها في المخططين الشاملين الأول والثاني، مما انعكس ذلك على معدل نصيب الفرد من تلك المساحات الذي لم يحقق هو الآخر ما تم استهدافه في مخططات المدينة، وأهم الأسباب في ذلك تتمثل في فشل المخططات المعدة للمدينة في معرف إمكانيات النمو للمنطقة هذا من جانب، وعدم تنفيذ أغلب محتويات المخططات الحضرية للمدينة من جانب آخر.

المقدمة:

تعد المدينة محور عملية التخطيط الحضري الذي يسعى لإجاد كافة السبل لتنظيم الحيز العمراني بكل عناصره ومكوناته بالمدينة، غير أن هناك العديد من التحديات التي تواجه القائمين على عملية التخطيط الحضري بكافة تخصصاتهم وتتمثل أهمها في ظاهرة التصاعد المضطرد لعدد سكان المدن (التحضر) لا سيما في العالم الثالث، وقد سجلت ليبيا أعلى المعدلات في هذه الظاهرة إذ بلغت 95%، التي اطلق عليها سعد القزيري مجازا (التحضر النفطي) الذي كان مدعاة لزيادة أعداد وأحجام ومساحات المدن في البلاد، مما ترتب على ذلك الكثير من المشاكل الحضرية، فأضحت الحاجة ملحة من قبل المهتمين لتشخيص تلك المشاكل من خلال قياس مستوى نمو الأهداف الرامية إلى بلوغ اكبر قدر ممكن من الكفاءة التي وجد من أجلها كل استعمال من استعمالات الأرض المختلفة بالمخططات الحضرية للمدن.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

وهذه الدراسة تعد أحد المحاولات التي تسعى إلى تقييم المخططات الحضرية لمدينة طبرق من خلال المقارنة بين مساحات الأرض الحضرية المقترحة وفق الأسس النظرية بالمخططات الحضرية للمدينة وبين ما طبق منها فعلا على أرض الواقع.

مشكلة الدراسة:

لاشك أن التخطيط الحضري هو الموجه لعملية التنمية العمرانية بهدف تأمين بيئة سكنية لائقة للمقيمين، أبرز ملامحها تتأتى من توفير مساحات كافية من استعمالات الأرض المختلفة للسكان داخل المدينة، وهي أحد أهم أهداف التنمية العمرانية في مدينة طبرق التي شهدت مرحلتين من مراحل التخطيط الحضري، ورغم مضي عامين على سنة الهدف لآخر عملية تخطيط حضري في طبرق، إلا أن المدينة لاتزال تعاني عديد المشاكل الحضرية المتمثلة أهمها في عدم كفاية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا قد يكون مردها عدم قدرة المخطط الحضري على استيعاب الزيادة السكانية بالمدينة التي ربما فاقت التوقعات، أو إن عدم التجانس النسبي بين الجانب النظري والتطبيق العملي لمحتويات المخططات الحضرية كان مدعاة للتنمية العمرانية غير المتوازنة بالمدينة، ولغرض تحديد أبعاد هذه المشكلة سنحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل معدل نصيب الفرد من مساحة استعمالات الأرض الحضرية المختلفة أقل من المعايير المستهدفة في المخططات الحضرية للمدينة؟
2. ما المستوى النسبي الراهن لمساحة استعمالات الأرض الحضرية بالنسبة لما مقترح حسب المعايير النظرية بالمخطط الحضري بالمدينة؟
3. هل واقع الزيادة السكانية بالمدينة فاق الحجم السكاني المتوقع في المخططات الحضرية بالمدينة؟

أهداف الدراسة:

من الأمور المسلم بها أن لكل دراسة هدفا تسعى لتحقيقه والهدف الرئيس الذي تتبناه هذه الدراسة يتمثل في تقييم واقع المخططات الحضرية بالمدينة، ذلك من خلال المقارنة بين مساحة استعمالات الأرض الحضرية المنفذة والمستهدف إنجازها وفق الأسس النظرية المقترحة بالمخططات الحضرية للمدينة، ولهذا الهدف أيضا أهداف ثانويه تعقبه وهي:

1. دراسة النمو الحضري للمدينة من خلال دراسة الزيادة السكانية من ناحية والتوسع المكاني للمدينة من ناحية أخرى.
2. تحديد أهم الأسباب الكامنة للمشكلة محل الدراسة المتمثلة في عدم كفاية استعمالات الأرض الحضرية المختلفة بالمدينة.

طريقة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. فمن خلال المنهج الأول أمكن جمع المعلومات عن استعمالات الأرض الحضرية بالمدينة من التقارير والخرائط الخاصة بمخططات المدينة المعدة فضلا عن الدراسة الميدانية التي وقعت فيها استعمالات الأرض بالمدينة نهاية عام 2012 على الخرائط وفي ما بعد قراءتها وتحليلها، ومن ثم تقييم ومقارنة تلك البيانات بما ورد من أسس نظرية معتمدة بالمخططات الحضرية بالمدينة وهذا بالاعتماد على المنهج المقارن.

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في أنها تعد الأولى التي تناولت تقييم المخططات الحضرية بمدينة طبرق، ومن شأن هذه الدراسة أيضا أن تفيد –من خلال ما تقدمة من نتائج –القائمين والمسئولين في الجهات الرسمية على معالجة مثالب المخططات الحضرية في المشاريع القادمة، فالدولة عازمة على تنمية شاملة في كل المجالات بعد ثورة 17 فبراير وبالتالي تعد تقييم المخططات الحضرية للمدن مسألة مهمة في الوقت الراهن.

الموقع الجغرافي لمنطقة للدراسة:

تقع مدينة طبرق جغرافيا في شمال شرق ليبيا في شمال هضبة البطنان، يحدها البحر المتوسط من الشمال، ولا تبتعد سوى 140كم تقريبا عن الحدود المصرية الليبية في جهة الشرق، وتبتعد عن مدينة درنة مسافة 160 كم في جهة الغرب، وعن مدينة البيضاء 270 كم في الاتجاه نفسه، وعن بنغازي ثاني أكبر مدينة في البلاد 470 كم، وعن العاصمة طرابلس 1470 كم تقريبا.

والمدينة محل الدراسة هي آخر أكبر مركز حضري في شرق البلاد، وهي مركز إقليم البطنان الإداري، الذي يمتد من عين الغزالة غربا، إلى الحدود المصرية شرقا بمسافة تبلغ 200 كم تقريبا، ومن ساحل البحر المتوسط في الشمال حتى بحر الرمال العظيم إلى ما بعد واحة الجغبوب في الجنوب مسافة تقدر بـ 350 كم تقريبا.

شكل رقم (1) موقع منطقة الدراسة

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على صورة جوية Google Earth

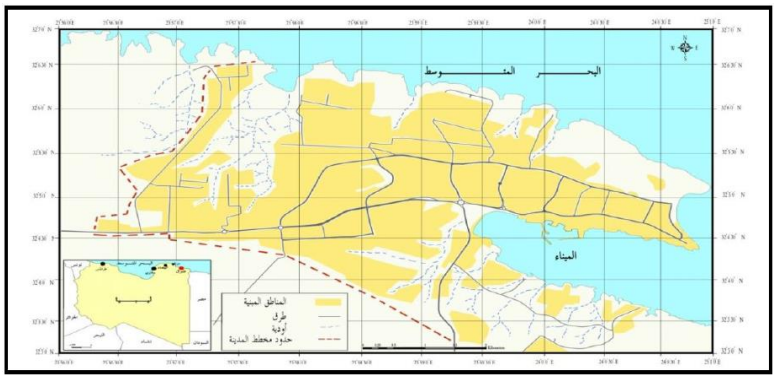

1. مصطلحات الدراسة:

أ–التخطيط الحضري:

يعد التخطيط الحضري جزء من عملية أكبر هي التخطيط الشامل ورغم أن التخطيط الحضري يقتصر على تبني خطة مستقبلية لتحقيق تنمية عمرانية متوازنة هدفها خلق بيئة حضرية ملائمة للسكان القاطنين بالمدينة إلا أن للتخطيط الحضري عدة تعريفات اختلفت باختلاف الجوانب التي ركزت عليها تلك التعريفات، ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

- أن التخطيط الحضري هي عملية تقسيم الأراضي الحضرية للاستخدامات المختلفة وفق توقعات تطور عدد السكان والقاعدة الاقتصادية والعلاقات المكانية مع مراعاة كل المعطيات الطبيعية والبشرية للمنطقة المستهدفة بعملية التخطيط.[1]
- يقصد بالتخطيط الحضري تلك الاستراتيجية التي تنتهجها مراكز اتخاذ القرار للتنمية وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية لكي تكون للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع مكاني وللسكان أكثر فوائد من تلك الأنشطة ويبنى ذلك على توقعات تستند على معايير علمية تشكل النماذج والهياكل النظرية.[2]

ب–المخطط:

هو عبارة عن تقرير يعتمد على توقعات وأسس نظرية وفق دراسة علمية تهدف إلى ضبط النمو العمراني وتوجيهه لتجمع سكاني معين ويرفق به خرائط يتراوح مقياس رسمها بين 1000:1 إلى 10000:1 يبين فيها توزيع استعمالات الأرض الحضرية المختلفة، وهناك نوعان من المخططات هما:

- **المخطط الشامل:**

هو المخطط التفصيلي الذي يعد للمركز الحضري الأكثر أهمية من حيث الإمكانات الطبيعية والموارد الاقتصادية والبشرية ويشمل كافة الجوانب الاقتصادية والسكانية والهندسية.

- **المخطط العام:**

يقصد به المخطط الذي يقتصر على التفاصيل الهندسية فقط ويختص بالتجمعات السكانية الأقل أهمية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية.

2.النمو السكاني:

يعد السكان أحد مكونات النمو الحضري للمدينة، فالزيادة السكانية بالمدينة يترتب عليها الطلب على السكن والأنشطة الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة داخل المدينة، مما يعني ذلك توسع المدينة المكاني لذا فحجم السكان له علاقة وثيقة بعملية التخطيط الحضري للمدينة، والسمة البارزة في المدن الليبية بصفة عامة وطبرق خاصة هي الزيادة السكانية الكبيرة على حساب الريف (التحضر) وهذه الظاهرة تعد من أبرز التحديات التي تواجه عملية التخطيط الحضري بالبلاد ففي عام 1954 كان حجم السكان في مدينة طبرق لا يمثل سوى 25.1% من سكان الإقليم أضحى حجم السكان عام 2006 م يشكل نحو 68% من جملة سكان الإقليم.[3]

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

يظهر من خلال بيانات الجدول رقم (1) أن عدد سكان مدينة طبرق قد بلغ 4995 نسمة كما ورد في التعداد العام للسكان سنة (1954 م)، وبحلول عام (1964 م) زاد حجم سكان المدينة خلال عشر سنوات حوالي ثلاث مرات بوصوله إلى حجم 16374 نسمة، فانعكس ذلك على معدل النمو السكاني إذ بلغ حوالي 22.7% خلال الفترة من (1954-1964 م)، وهو معدل مرتفع جدا فاق بكثير معدل النمو السنوي لسكان ليبيا الذي بلغ 3.7%، والذي يمثل متوسط معدل النمو السكاني لكافة المراكز الحضرية والتجمعات الريفية في البلاد للفترة ذاتها.

جدول (1) النمو السكان للفترة من 1954-2012.

السنوات	عدد السكان	معدل النمو السنوي
1954	4995	-
1964	16374	%22.7
1973	34257	%12.1
1984	62830	%7.5
1995	82364	%2.8
2006	105434	%2.5
2012	110342	%0.7

المصدر:

- التعدادات العامة للسكان في (54 -64 -73 -84 -1995 -2006)
- السجل المدني/ طبرق.

ولهذا المعدل السكاني الكبير ما يبرره، إذ أن المدينة قد هاجرها أغلب سكانها خلال فترة الاحتلال الإيطالي، وكذلك أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية التي كانت المدينة مسرحا لإحداثها، وبعد الاستقلال عام (1951 م)، اتخذها الملك إدريس مقرا له، فنشطت بها الحركة العمرانية، وعاد إليها السكان النازحون عنها، كما أن توفر فرص العمل في المدينة جعلها مركزا لجذب السكان المهاجرين من داخل ليبيا وخارجها، خاصة العائدين من المهجر بجمهورية مصر العربية، إضافة إلى المهاجرين من داخل إقليم البطنان، سيما وأن مدينة

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 **ISSN: 2312–4962**

طبرق تعد مركزا إداريا لإقليم شاسع المساحة يتصف بقلة موارده وإمكانياته الطبيعية المتمثلة أهمها في انخفاض إنتاجية الأراضي من ناحية، وقلة أمطاره وتذبذبها من ناحية أخرى.

صار النمو السكاني بمعدلاته السريعة متجها للارتفاع كذلك في عام (1973 م) حيث أظهرت نتائج التعداد بأن عدد السكان بلغ حوالي 34257 نسمة، بفارق 17883 نسمة عن التعداد السابق عام (1964 م) سجل فيها النمو السكاني معدلا قدره 12.1%، ورغم انخفاض هذا المعدل عن نظيره في الفترة السابقة، إلا أنه جاء مرتفعا عن معدل النمو السكاني في ليبيا الذي بلغ 3.2% في ذات الفترة.

ويعود ذلك إلى استمرار مساهمة الهجرة في زيادة سكان المدينة، فضلا عن التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب استثمار عوائد النفط، ولهذا السبب شهدت مدينة طبرق كغيرها من المدن الليبية ارتفاعا في مستوى المعيشة، وتحسنا في مستوى الخدمات الصحية، فارتفع بذلك معدل المواليد الذي قابله انخفاض في معدل الوفيات.

في سنة (1984 م) وصل عدد سكان المدينة إلى 62830 نسمة بلغ معدل النمو السنوي للسكان 7.6%، ورغم ارتفاع هذا المعدل عن معدل النمو السكاني لليبيا للفترة نفسها والذي بلغ 4.5%. إلا أنه يشير إلى أن معدل نمو سكان المدينة يتجه إلى الانخفاض إذا ما قورن بمعدلات النمو السكاني للمدينة في الفترة السابقة، وهو لا يعد انخفاضا في معدل النمو السكاني بمعنى الانخفاض، بقدر ما هو يتجه إلى النمو الطبيعي، كما سيتضح لاحقا بعد مرحلة النمو غير الطبيعي والمفاجئ الذي شهدته المدينة في الفترة السابقة (1954-1973 م).

ويمكن تفسير ذلك التراجع في معدل نمو السكان بانخفاض معدل الهجرة الوافدة إلى المدينة، لاسيما في تلك الفترة، نتيجة لفقدان مدينة طبرق أهميتها ودورها باعتبارها منطقة عبور وحلقة وصل، ذلك بعد أحداث الأزمة السياسية عام (1977) بين ليبيا ومصر، فالمدينة المتاخمة للحدود الدولية تعد محطة لها أهميتها يؤثر موقعها تأثيرا فاعلا في حركة سكانها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبني الدولة سياسة التخطيط المكاني (Spatial Planning) التي كانت أحد الأهداف الأساسية لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985،كما أنها كانت ضمن إحدى استراتيجيات المخطط الطبيعي طويل المدى (1980-2000 م)، وهذه السياسة كان غايتها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتطوير المرافق والخدمات للمدن والقرى على حد سواء، للحد من تيارات الهجرة المتدفقة إلى المدن ومحاولة تحويل اتجاهاتها إلى الريف.

وصل عدد سكان المدينة إلى 82364 نسمة في سنة (1995 م) ويشير هذا الرقم بأن معدل النمو السنوي للسكان في المدينة سجل انخفاضا ملحوظا في هذه الفترة بحيث بلغ 2.8% وهو معدل ينخفض عن معدل النمو السنوي لسكان إقليم المدينة البالغ 5.5% في الفترة ذاتها، وفي ذلك دلالة واضحة على أثر الهجرة العكسية على حركة السكان في المدينة، وهو يأتي مماثلا لمعدل نمو السكان في ليبيا الذي بلغ 2.8% في الفترة نفسها، بعد أن كان مرتفعا عنه في الفترة السابقة، حيث شكل معدل النمو السنوي لسكان مدينة طبرق عام (1964 م) ست أمثال معدل النمو السنوي لسكان ليبيا الأمر الذي يوحي بأن نمو السكان في المدينة

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

يتصف بشيء من عدم الاستقرار والانتظام، ويمكن تأويل ذلك الانخفاض المفاجئ في معدل نمو سكان المدينة في تلك الفترة بأنه يعود إلى انخفاض معدل النشاط الإسكاني بالمدينة.

حسب آخر تعداد عام (2006 م) انخفض معدل النمو السكاني نسبيا عن الفترة السابقة حيث بلغ 2.5%، بعد أن وصل عدد سكان مدينة طبرق إلى 105434 نسمة للفترة نفسها، بينما سجل معدل النمو السكاني بالمدينة في (2012 م) انخفاضا ملحوظا أذ بلغ 0.7% من واقع حجم سكاني وصل إلى 110342 نسمة.

3.التخطيط الحضري بالمدينة:

شهدت مدينة طبرق عملية تخطيط حضري تقليدية فترة الاحتلال الإيطالي –في النصف الأول من القرن المنصرم –شيدت حينها العديد من المصالح العمومية والمنشآت الكبيرة وعشرات من المقاهي وعدة محال للهو، وأضحت المباني بها منظمة على النمط الحديث، شوارعها واسعة والميادين مرصوفة بالإسفلت، ومنارة بالمصابيح الكهربائية، وانتشرت في المدينة الحدائق والساحات الخضراء واتصلت بالمنازل شبكة مياه الشرب والصرف الصحي[4]، ورغم أن كل هذه الإنشاءات العمرانية كانت لأغراض السلطات الاستعمارية الحاكمة، إلا أن فترة الحكم الإيطالي تمثل بداية الإرهاصات الاستهلالية للتخطيط العمراني بفكره الحديث في ليبيا.

مرت المدن والقرى الليبية بمرحلتين من مراحل التخطيط الحضري الأولى كانت للفترة من (1968) حتى (1988 م) (الجيل الأول) والثانية ما بين سنة (1980 حتى 2000 م) (الجيل الثاني)، وكانت طبرق ضمن 166 تجمع حضري وريفي في البلاد شملتها مرحلة أعداد مخططات شاملة وعامة بدأت سنة (1966 م) وهي بداية أول عملية تخطيط حضري تهدف إلى تحقيق تنمية عمرانية متوازنة في ليبيا، وضعت وفق أسس ومعايير نظرية وأصدرت لها تشريعات وقوانين تضبطها، فقد كلفت شركة دوكسيادس بأعداد مخططات عمرانية لمدن وقرى إقليم بنغازي التخطيطي، كان من ضمنها مخطط شامل لمدينة طبرق واستهدف المخطط تغطية فترة زمنية تمتد من (1968-1988 م) ولم يدخل هذا المخطط حيز التنفيذ إلا عام (1970 م). بينما استهدفت مرحلة التخطيط الحضري الثانية الفترة الممتدة من (1980-2000 م) في كل أرجاء البلاد، إلا أن مدينة طبرق كانت فيها استثناء فنتيجة لأحداث الأزمة السياسية مع مصر عام (1977 م) تأخرت مرحلة أعداد المخطط الحضري بها حتى عام 1990 م التي كلف بها المكتب الاستشاري للمرافق (طرابلس)، وقد استهدفت المرحلة التخطيطية الثانية في مدينة طبرق الفترة الممتدة من (1995-2010 م).

4.مراحل التنمية العمرانية بالمدينة:

تعد دراسة مراحل التنمية العمرانية بالمدينة من اهم أهداف هذه البحث التي من خلالها يمكن لنا تشخيص المشاكل القائمة في منطقة الدراسة وصفيا وكميا كونها تمثل قاعدة معلوماتية مؤكدة يمكن من خلالها تقييم العملية التخطيطية بالمنطقة بعد مقارنتها بالمعايير المعتمدة في عمليات التخطيط الحضري بالمدينة.

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

أن عملية التخطيط الحضري هي التي ترسم ملامح الحيز العمراني المتمثل في التركيب الوظيفي، الناجم عن تطور مساحة استعمالات الأرض بأنماطها المتباينة في المدينة، وهي تعد المكون الثاني من مكونات النمو الحضري وهو يأتي استجابة للمكون الأول المتجسد في الزيادة السكانية، مما يترتب على ذلك توسع في المساحة العمرانية للمدينة، ويمكن لنا تقسيم النمو العمراني إلى فترتين ذلك حسب مراحل التخطيط الحضري للمدينة.

أ–المرحلة الأولى: (1968–1988)

تعد هذه المرحلة من مراحل التنمية العمرانية المتميزة في ليبيا بشكل عام، فهي جاءت بعد ظهور النفط والاستفادة من عائداته من جانب، ومتزامنتا مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر، مما انعكس ذلك على المدن الليبية بصفة عامة ومدينة طبرق بشكل خاص بتلك الفترة، فشهدت طبرق بذلك توسعا مكانيا مذهلا في مساحتها العمرانية.

فكما هو مبين بالجدول رقم (2) فقد زادت المساحة المبنية للمدينة من 229 هكتار في سنة (1966 م) إلى حوالي 1365 هكتارا في عـام (1990 م) ويفيد ذلك أن المدينة تضاعفت مساحتها حوالي ست مرات خلال أربع وعشرون عاما، أي أن مقدار الزيادة في المساحة الحضرية بلغ 1139 هكتار، بمتوسط زيادة سنوية وصلت حوالي 47.4 هكتارا في السنة وهذه الأرقام تشير إلى معدل نمو سنوي بلغ 20.7% تقريبا.

جدول (2) تطور استعمالات الأرض للفترة من 1966–1990 م

	نوع الاستعمال	عام 1966		عام 1990		
		المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%	معدل النمو
	السكني	121.9	%53	646	%47.4	
	التجاري	5.3	%2.4	17.3	%1.2	9.4
	خدمات اجتماعية[5]	30.3	%13.3	126.1	%9.2	13.1
	الصناعة	25.3	%11	128.3	%9.4	16.9
	المنتزهات والملاعب	3	%1.3	33	%2.4	41.6
	الطرق	15.9	%7	140	%10.2	32.5
	المرافق العامة[6]	6.1	%3	148	%11	97
	الاستعمالات الخاصة	20.6	%9	126.3	%9.2	21.3
	مجموع المساحة المبنية	228.4	100	1365	100	20.7
	أراضي فضاء[7]	246.5	–	335	–	–
	إجمالي مساحة المدينة	474.9	–	1700	–	–

المصدر عمل الباحث اعتماداً على كل من:

- DOXIADIS, TOPRUK, REPORT ON THE MASTER PLAN, 1967. P 16.
- ENGINEERING CONSULTANT OFFICE UTILITIES. TUPRUQ, DRAFT FINAL, REPORT ON THE MASTER PLAN, TRIPOLI, 1995, P, 30

أعلى نسبة مساحة في استعمالات الأرض كانت لصالح الاستعمال السكني التي بلغت نسبتها 47.3% من أجمالي مساحة استعمالات الأرض المبنية بالمدينة، من واقع مساحة مطلقة وصلت إلى 646 هكتار، وعادة ما تشكل نسبة مساحة الاستعمال السكني القسم الأكبر في المدن بين باقي الاستعمالات الحضرية الأخرى، ومرد ذلك إلى طبيعة الاستعمال السكني الذي يقدم خدمة خاصة للسكان على خلاف باقي الاستعمالات الحضرية الأخرى التي يشترك السكان في الوظائف التي تقدمها.

بلغ معدل النمو السنوي في مساحة الخدمات الاجتماعية 13.1% من أجمالي مساحة استعمالات الأرض المبنية بالمدينة عام (1990 م) من واقع مساحة وصلت إلى 126.1 هكتار بلغ معدل النمو السنوي بذلك 9.2% في ذات السنة.

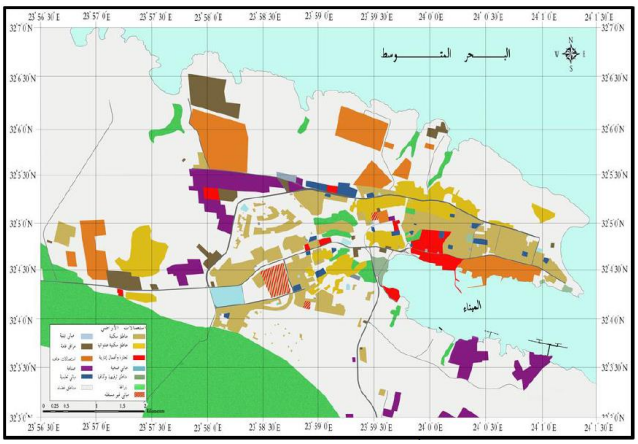

شكل رقم (2) استعمالات الأرض بالمدينة عام 1990 م

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على: صوره جوية لمنطقة الدراسة، ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط، تونس، بالتعاون مع المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، تحت إشراف مصلحة المساحة قسم المساحة الجوية، مقياس 1:5000، عام 1990 م.

وكنتيجة لتنفيذ العديد من محتويات مخطط المدينة ربت مساحة الطرق بالمدينة من 15.9 هكتار عام (1966 م) إلى 140 هكتار عام (1990 م) بلغ معدل النمو السنوي في مساحة الطرق حوالي 32.5%. أما بالنسبة للاستعمال الصناعي فكانت مساحته تقدر بنحو 25.3 هكتار في عام (1966 م) تطورت مساحة هذا الاستعمال إلى حوالي 128.3 هكتار، ومرد ذلك إنشاء المنطقة المعروفة (بالمدينة الصناعية) بالمخطط شمال غرب المدينة بتلك الفترة.

تدنت الأهمية النسبية في مساحة الاستعمال التجاري إلى 1.2% من إجمالي المساحة المشيدة بالمدينة بسبب حظر النشاط الاقتصادي الخاص وتحمل الدولة مسؤولية تأمين السلع الاستهلاكية للمواطن، فلم تتعد مساحة الاستعمال التجاري بالمدينة 17.3 هكتار عام (1990 م)، بذلك بلغ معدل النمو في الاستعمال التجاري 9.4%. بينما يعد الاستعمال الترفيهي من أبرز

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

الاستعمالات الحضرية التي حققت زيادة كبيرة في المساحة داخل مخطط المدينة حيث ارتفعت من 3 هكتارات عام (1966 م) إلى 33 هكتار سنة (1990 م)، شكلت نسبتها حوالي 2.4% من أجمالي مساحة استعمالات الأرض المبنية بالمدينة لذا يعد معدل النمو السنوي لمساحة هذا الاستعمال هي الأعلى بين معدلات النمو الأخرى إذ بلغت 41.6%.

ب–المرحلة الثانية: (1990–2010)

نتيجة للانتقادات التي وجهت لمرحلة التخطيط الحضري الأولى كونها أخفقت في معرفة إمكانيات النمو لأغلب المدن الليبية، أقتضي الحال إعداد مرحلة أخرى للتخطيط الحضري عام (1980 م) كانت مدينة طبرق استثناء كما أسلفنا الذكر فتأخرت مرحلة التخطيط بها حتى عام (1990 م)، مما ترتب على ذلك التأخير في وضع المخطط في موعده العديد من المشاكل الحضرية بالمدينة لعل أبرزها هي:

- ظهور مساكن هامشية (نمو عشوائي) محاذية لحدود مخطط المدينة وارتفاع عددها من 591 مسكن عام 1973 م إلى 2415 مسكن عام 1995 م فارتفع بذلك معدل النمو العشوائي من 5.2% إلى 8.1% للفترة ذاتها(8).
- تعرض مدينة طبرق لأزمة مائية بعد ما عجزت محطة تحلية المياه عن تغطية احتياجات سكان المدينة من المياه العذبة الصالحة للشرب.
- توقف مستشفى الحرية سابقا عن أداء خدماتها الطبية اللازمة لسكان المدينة.

جدول رقم (3) استعمالات الأرض عام 2012 م

نوع الاستعمال	المساحة بالهكتار	%	معدل النمو
السكني	1646	72.5	7
التجاري	49	2.3	8.3
خدمات اجتماعية	148	6.5	0.7
الصناعة	106	4.6	0.7-
الاستعمالات الخاصة	78.5	3.4	1.7-
المنتزهات والملاعب	35	1.5	0.2
الطرق	163.5	7.2	0.7
المرافق العامة	43	2	3-
مجموع المساحة المبنية	2269	100	3
أراضي فضاء	1553	-	-

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

إجمالي مساحة المدينة	3822	–	–

المصدر: الدراسة الميدانية.

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) يظهر أن مساحة المدينة المبنية زادت من 1365 هكتار[9] عام (1990 م) إلى 2269 هكتار سنة (2012 م) بمعدل نمو بلغ 3% في السنة، ورغم النشاط الإسكاني الذي شهدته المدينة في السنوات الأخيرة نتيجة للتسهيلات المصرفية المتمثلة في منح القروض السكنية، إلا أن معدل النمو السنوي في مساحة الاستعمال السكني بالمدينة لم يزد عن 7% في السنة ويرجع ذلك إلى تأخر منح القروض من ناحية وإقامة مساكن حديثة بدل أخرى متهالكة من ناحية أخرى، وجاء معدل النمو من واقع مساحه في الاستعمال السكني بلغت 1646 هكتار عام (2012 م) بعد أن كانت حوالي 646 هكتار عام (1990 م) وبذلك بلغت نسبة مساحة الاستعمال السكني عام (2012 م) 72.5% من أجمالي مساحة المدينة المبنية وهي نسبة مرتفعة جدا ويشير ذلك إلى أن نسبة الاستعمال السكني بالمدينة هو السائد وفي ذلك دلالة على عدم التجانس في معدلات النمو السنوي لاستعمالات الأرض الحضرية بأنماطها المختلفة بالمدينة.

شكل رقم (3) استعمالات الأرض الحضرية بالمدينة عام 2012

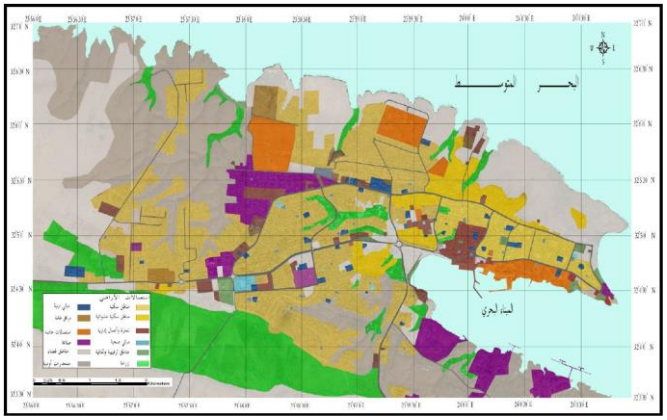

المصدر: الدراسة الميدانية عام 2012

باستثناء الاستعمالات الحضرية الآنفة الذكر فأن معدلات النمو لباقي استعمالات الأرض الحضرية الأخرى كما هو بالجدول رقم (3) جاءت متواضعة، بلأن معدل النمو سجل بالسالب في بعض الاستعمالات ففي حين لم يتجاوز معدل النمو في مساحة الخدمات الاجتماعية 0.7% في السنة بعد أن وصلت المساحة 148 هكتار عام (2012 م) تقلصت مساحة الاستعمال الصناعي إلى 106 هكتار في السنة ذاتها بعد أن كانت المساحة تبلغ عام (1990 م) 128.3 هكتار لذا جاء معدل النمو بالسالب والذي بلغ 0.7% سنة (2012 م) ويؤل ذلك إلى توقف العديد من المصانع العامة بتلك الفترة ابرزها مصنع الأحذية والملابس إضافة إلى انتقال بعض الصناعات إلى خارج حدود المدينة في المنطقة المعروفة بالجلاء غرب المدينة مباشرة.

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 **ISSN: 2312–4962**

لم يكن التطور في مساحة الاستعمال الترفيهي أفضل حالا فلم يبلغ مقدار الزيادة سوى 4.9 هكتارات عن عام (1990 م) فوصلت بذلك مساحة هذا الاستعمال إلى 34.9 هكتار عام (2012 م) بلغ معدل النمو السنوي بذلك 0.3% في السنة، كما انخفضت أيضا الأهمية النسبية لمساحة الطرق داخل المدينة حيث تدنت من 10.2% عام (1990 م) إلى 5.7%من إجمالي مساحة المدينة المبنية عام (2012 م) فلم يتجاوز معدل النمو السنوي في هذا الاستعمال 1% بعد أن بلغ إجمالي مساحة الطرق بالمدينة 163.5 هكتار في السنة ذاتها.

جدول رقم (4) استعمالات الأرض في المخطط الشامل لعام 1988

نوع الاستعمال	المساحة	النسبة
السكني	390	38.5
التجاري	29	3
الخدمات الاجتماعية	142	14
المناطق الترفيهية	161	16
المناطق الصناعية	34	3.3
الطرق	189	19
المناطق الخاصة	64	6.1
مرافق عامة	2	0.1
المساحة المبنية	1011	100
مناطق غير صالحة للتوسع	459	-
إجمالي المساحة	1470	-

المصدر:

- DOXIADIS ASSOCIATES, TPBRUK REPORT ON THE MASTER PLAN 1967, P189.

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

5.تقييم عمليات التخطيط الحضري:

في هذا الجزء من البحث سنكشف عن التناقض بين الجانب النظري والتطبيقي في عملية التخطيط الحضري، من خلال المقارنة بين ما مقترح من مساحات لاستعمالات الأرض الحضرية ومعدل نصيب الفرد المفترض من تلك المساحات التي تمثل الأسس النظرية في مخططات المدينة العمرانية، وبين الوضع القائم لها في سنة الهدف التي تتجسد في الجانب التطبيقي لتلك المخططات.

أ–تقييم المخطط الشامل الأول: (1968–1988)

بناء على معدل النمو السكاني الطبيعي المتوقع البالغ 2.5% وعلى أساس معدل الزيادة السنوية غير الطبيعية في سكان المدينة البالغ 1.5% قدر حجم السكان بالمدينة لسنة الهدف بحوالي 52300 نسمة، وفق معدل نمو سكاني عام قدر بحوالي 4% إلا أن توقعات المخطط لحجم السكان كانت أقل بكثير من الواقع حيث وصل عدد السكان في المدينة وقبل سنة الهدف بأربع سنوات إلى 62830 نسمة عام (1984 م) ثم زاد العدد إلى 82000 نسمة [10] عام (1990 م) بمعدل نمو بلغ 7.5% في السنة.

وعلى أساس الحجم السكاني المتوقع وضع مخطط شامل لمدينة طبرق لعام (1988 م) خصص فيه مساحة مبنية للمدينة قدرها 1037 هكتار، كما هو مبين بالجدول رقم (4) واقترح حوالي 38.5% من إجمالي مساحة المدينة المبنية للاستعمال السكني، حددت مساحته بنحو 390 هكتار، في حين كان نصيب الخدمات الاجتماعية 142 هكتار بنسبة قدرها 14% من إجمالي مساحة المدينة المشيدة وخصص حوالي 161 و 189 هكتار لخدمات الترفيه والطرق على التوالي، بينما شكلت مساحة الاستعمال التجاري 29 هكتار في حين مثلت المنطقة الصناعية مساحة قدرها 34 هكتار.

والملاحظ أن واقع النمو الحضري بمدينة طبرق فاق توقعات مخطط شركة دوكسيادس لعام (1988 م)، ذلك من ناحية النمو السكاني من جانب كما ذكر آنفا، ومن ناحية التوسع المكاني للمدينة من جانب آخر، فمن خلال بيانات الجدول رقم (5) تبين أن مساحة المدينة المبنية تجاوزت المساحة المستهدفة بحوالي 354 هكتار ففي حين كانت المساحة المفترضة 1011 هكتار بلغت المساحة المستغلة فعلا 1365 هكتار فبلغت بذلك نسبة المساحة المشيدة القائمة فعلا حوالي 135% من إجمالي المساحة المستهدفة وبمقارنة الأرقام الواردة بذات الجدول الخاصة بمساحة استعمالات الأرض ونصيب الفرد منها نظريا وما مطبق منها على ارض الواقع بالمدينة تبين ما يلي:

- زادت مساحة الاستعمال السكني القائمة عن قيمة المساحة المقترحة بالمخطط حيث بلغت 646 هكتار في حين كانت المستهدفة 390 هكتار نتيجة للنمو العشوائي خارج حدود المخطط [11] أي أن نسبة مساحة الاستعمال السكني المطبقة بلغت

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

165% من إجمالي المساحة المقترحة، زاد بذلك نصيب الفرد من المساحة القائمة فبلغ 78.7 م^2 في حين كان المستهدف 74.5 م^2 لكل شخص.

- لم تشكل مساحة الاستعمال التجاري القائمة سوى 60% من المساحة المستهدفة بالمخطط فلم يتعد بذلك نصيب الفرد من هذه المساحة 2.2 م2 في الوقت الذي كان المفترض أن تصل إلى 5.5م2 حسب مخطط المدينة.
- رغم أن مساحة الخدمات الاجتماعية المطبقة فعلا مثلت نسبة قدرها 89% من المساحة المخصصة لها بالمخطط إلا أن نصيب الفرد من المساحة لم يتجاوز 15 م2 ليس كما هو مأمول بالمخطط والذي حدد بحوالي 27 م2. ويؤل ذلك إلى الحجم السكاني الكبير بالمدينة الذي فاق الحجم السكاني المقترح بالمخطط.

جدول رقم (5) القائم والمستهدف من مساحة استعمالات الأرض الحضرية ونصيب الفرد منها في المخطط الشامل الأول

نوع الاستعمال	عام 1988	عام 1990	نسبة القائم من المستهدف	عام 1988	عام 1990
	المستهدف بالهكتار	القائم بالهكتار		نصيب الفرد المستهدف بالمتر المربع	نصيب الفرد في الواقع بالمتر المربع
السكني	390	646	%165	74.5	78.7
التجاري	29	17.3	%60	5.5	2
الخدمات الاجتماعية	142	126.1	%89	27	15
المناطق الترفيهية	161	128.3	%80	30.7	15.6
المناطق الصناعية	34	33	%97	6.5	4
الطرق	189	140	%74	36	17
المناطق الخاصة	64	148	%231	12.2	18
المساحة المبنية	1011	1365	%135	193.3	166.4

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدولين رقم (2-4)

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

- بلغت مساحة الاستعمال الترفيهي الحقيقية 128.3 هكتار بالمدينة رغم أن المساحة المطلوبة حسب مخطط المدينة هي 161 هكتار ورغم أن نسبة المساحة المنفذة فعلا لهذا الاستعمال بلغت 80% من إجمالي المساحة المخصصة لهذا الاستعمال إلا أن نصيب الفرد لم يتجاوز نصف المساحة المستهدفة تقريبا ومردة حجم السكان غير المتوقع كما أسلفنا الذكر.
- حدد في مخطط المدينة للمنطقة الصناعية مساحة قدرها 34 هكتار ووصل القائم منها على الواقع إلى 33 هكتار وبالتالي بلغت نسبة ما نفذ من المساحة المقترحة لهذا الاستعمال 97% مما انعكس ذلك على نصيب الفرد فحسب عدد السكان لم يتعد 4م^2 رغم أن المستهدف كان 6.5م2 لكل فرد.
- بلغت نسبة مساحة الطرق القائمة حوالي 74% من جملة المساحة المفترضة بالمخطط والبالغة 189 هكتار في حين المطبق منها فعلا لم يزد عن 140 هكتار لذلك لم تصل المساحة المخصصة للفرد من هذا الاستعمال إلى المفترض وفقا للمخطط إذ بلغ نصيب الفرد في الواقع 17م2 بينما المستهدف هو 36م2.

شكل رقم (4) نسبة استعمالات الأرض الحضرية القائمة إلى المستهدفة عامي 1988– 1990م

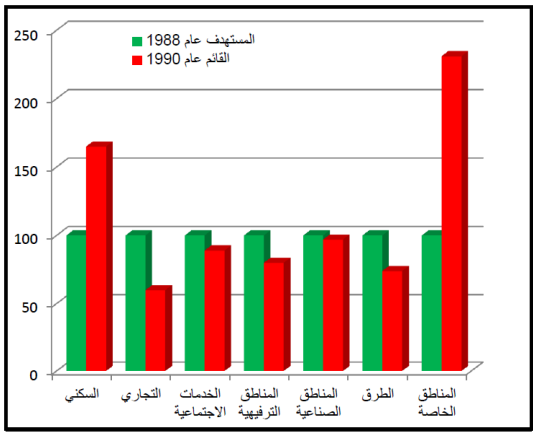

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات جدول رقم 5

- فاقت نسبة استعمالات الأرض الخاصة للأغراض العسكرية أكثر من ضعف المساحة المخصصة في مخطط المدينة عام 1988 م حيث بلغت 231% عام 1990 م. ولعل هيمنة استخدامات الأرض للأغراض الأمنية بالمدن تخضع لظروف الأمن القومي للدول فعادة ما يكون هذا الاستعمال كثيف في مناطق القريبة من الحدود المتنازع عليها[12] وتعد مدينة طبرق ضمن تلك النواحي التي شهدت صراع على الحدود مع مصر عام 1977 م انعكست نتائجه على مظهر الأرض الأمني على مدينة طبرق بشكل عام

ب–تقييم المخطط الشامل الثاني: (1990–2010)

قدر عدد السكان في مدينة طبرق بحوالي 216500 نسمة بحلول عام (2010 م) حسب توقعات المخطط الشامل الثاني وفق معدل نمو سنوي متوقع قدره 4.8% إلا أن توقعات المخطط لنمو السكان خلال تلك الفترة كان مبالغ فيه بقدر كبير إذ أن عدد السكان في مدينة طبرق لم يفوق 109902 نسمة عام (2010 م)[13]

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

جدول رقم (6) استعمالات الأرض في المخطط الشامل لعام 2010 م

نوع الاستعمال	المساحة	النسبة
السكني	2288	61
التجاري	171	5
الخدمات الاجتماعية	305	8
المناطق الترفيهية	195	5
المناطق الصناعية	250	6.6
الطرق	380	10
المناطق الخاصة	87	2.4
مرافق عامة	75	2
المساحة المبنية	3751	100
مناطق غير صالحة للتوسع	419	-
إجمالي المساحة	4170	-

المصدر:

- ENGINEERING CONSULTANT OFFICE UTILITIES. TUPRUQ, DRAFT FINAL, REPORT ON THE MASTER PLAN, TRIPOLI, 1995, P, 137-153.

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

ورغم أن حجم سكان المدينة لم يصل إلى الحجم المتوقع بالمخطط، إلا أن نصيب الفرد من مساحة استعمالات الأرض المختلفة كان أقل من المقترح في مخطط المدينة كما سيتضح لاحقا باستثناء الاستعمال السكني، وفي ذلك دلالة واضحة على أن الكثير إن لم يكن أغلب محتويات مخطط المدينة الثاني لم تجد سبيلها إلى التنفيذ.

خصص في مخطط المدينة لسنة (2010 م) حوالي 3751 هكتار لإجمالي المساحة المبنية في المدينة شكلت فيها نسبة الاستعمال السكني 61% كما بالجدول رقم (6)، أما مساحة الأراضي التي خصصت للاستعمال التجاري فقدرت بحوالي 171 هكتار والأراضي التي خصصت للخدمات الاجتماعية بلغت مساحتها 305 هكتارات، والاستعمال الترفيهي اقترح له مساحة قدرها 195 هكتار، في حين خصص للطرق والمنطقة الصناعية مساحة بلغت 380 و 350 هكتار على التوالي.

جدول رقم (7) القائم والمستهدف من مساحة استعمالات الأرض الحضرية ونصيب الفرد منها في المخطط الشامل الثاني

نوع الاستعمال	عام 2010	عام 2012	نسبة القائم من المستهدف	عام 2010	عام 2012
	المستهدف بالهكتار	القائم بالهكتار		نصيب الفرد المستهدف بالمتر المربع	نصيب الفرد في الواقع بالمتر المربع
السكني	2288	1646	72	106	149
التجاري	171	49	28	8	4.4
الخدمات الاجتماعية	305	148	48.5	14	13.4
المناطق الترفيهية	195	35	18	9	3
المناطق الصناعية	250	106	42.4	11.5	9.6
الطرق	380	163	43	17.5	15
المناطق الخاصة	87	78	90	4	7
المساحة المبنية	3751	2269	60	173	105

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدولين رقم (3–6)

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312–4962

ووفقا للمعطيات السكانية السابقة الذكر وبناء على ما أقترح من مساحات لاستعمالات الأرض المختلفة بالمخطط الشامل الثاني ومن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) يمكن لنا ملاحظة الاتي:

- حددت المساحة المبنية في مخطط المدينة بحوالي 3751 هكتار في حين كان القائم منها فقط 2269 هكتار إي أن مساحة المدينة المشيدة فعلا لم تمثل سوى 60% من المساحة المستهدفة لذلك كان نصيب الفرد من هذه المساحة 105م^2 على خلاف ما تم تخصيصه بالمخطط والبالغ 173 م^2 أي بمعنى أن الفرد لم ينل سوى 60% من المساحة العمرانية المخصصة له وفق المخطط الحضري المعد.
- نتيجة لعدم بلوغ السكان إلى الحجم المتوقع كما ذكرنا آنفا، إضافة إلى ما شهدته المدينة من نشاط إسكاني ملحوظ خلال العشر السنوات الفائتة الناجم من التسهيلات المصرفية المتمثلة في منح القروض للمواطنين، كل ذلك انعكس على نصيب الفرد من مساحة الاستعمال السكني فقد زاد نصيب الفرد بالمدينة على ما تم اقتراحه بالمخطط حيث بلغ الحالي 149 م^2 بينما المستهدف 106 م^2 لكل شخص رغم أن المساحة المنفذة لم تشكل سوى 72% فقط من المساحة المخصصة لهذا الاستعمال بمخطط المدينة ومرد ذلك أن عدد السكان لم يصل إلى الحجم المرجح بالمخطط الحضري عام 2010 كما أسلفنا الذكر.
- بالرغم من أن مخطط المدينة لعام (2010 م) خصص مساحة قدرها 171 هكتار للاستعمال التجاري إلا أن واقع المساحة لم يتجاوز 49 هكتار شكلت بذلك نسبة القائم من هذا الاستعمال 28% من قيمة المساحة المستهدفة ونتيجة لذلك بلغ نصيب الفرد من هذه المساحة 4.4 م2 في حين المأمول بالمخطط أن يكون 8 م^2.
- لم تشكل نسبة مساحة الخدمات الاجتماعية بالمدينة إلا 48.5% من المساحة المقترحة حيث بلغت المساحة المنفذة بالمدينة حوالي 148 هكتار في الوقت الذي كان مخصص لها حسب مخطط عام (2010 م) حوالي 305 هكتار ورغم ذلك إلا أن نصيب الفرد من هذه المساحة بالمدينة بلغ 13.4 م^2 وهو يماثل تقريبا ما مقترح بالمخطط والذي يمثل 14 م^2 ذلك حسب المساحة المخصصة للخدمات الاجتماعية بالمخطط.

شكل رقم (5) نسبة استعمالات الأرض الحضرية القائمة من المستهدفة عامي 2010–2012 م

جامعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية –المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

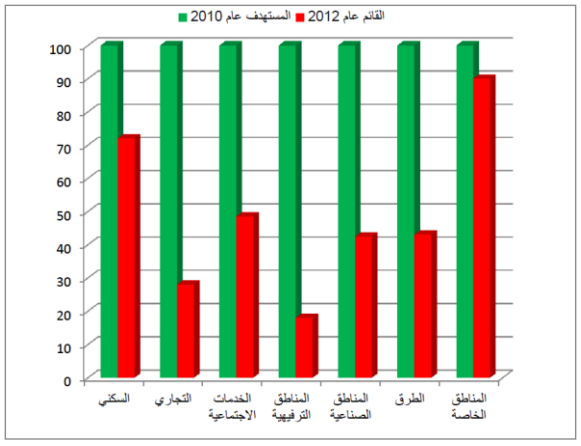

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (7)

- وفقا لما ورد بمخطط المدينة فيلزم أن تبلغ مساحة الاستعمال الترفيهي نحو 195 هكتار والواقع أن هذه المساحة لم يطبق منها سوى ما قدره 35 هكتار بالمدينة جسدت هذه المساحة نسبة قدرها 18% فقط من المساحة الواجب توفرها بمخطط المدينة، وكما هو بالجدول رقم (7) فإن نصيب الفرد من هذا الاستعمال لم يتجاوز 3 م^2 في حين وحسب المساحة المخصصة فالمفترض أن تبلغ 9 م^2.
- في مخطط مدينة طبرق لسنة (2010 م) خصصت مساحة قدرها 250 هكتار للمنطقة الصناعية إلا أن المنفذ فعلا من هذه المساحة لم تزد عن 106 هكتارات وبالتالي لم تشكل نسبة القائم من هذه المساحة سوى 42.4% من المساحة المستهدفة في مخطط المدينة.
- وصلت مساحة الطرق بالمدينة 163 هكتار بلغت نسبتها إلى المساحة المقترحة حوالي 43% ومن خلال هذه المساحة بلغ نصيب الفرد منها بالمدينة حوالي 15 م2 في الوقت الذي كان المفترض أن تبلغ 17.5 م2 ذلك من واقع مساحة حددت بمخطط المدينة عام (2010 م) والتي قدرت بحوالي 380 هكتار.

النتائج

من خلال هذه الورقة البحثية تم الكشف عن عدم التجانس النسبي بين الأسس النظرية والجوانب التطبيقية العملية لمحتويات المخططات الحضرية بالمدينة، ومرد ذلك التقصير في تنفيذ الكثير من محتويات تلك المخططات من ناحية، وفشل المخططات في معرفة إمكانيات نمو المدينة من ناحية أخرى ويمكن تلخيص أبرز نتائج هذا البحث في التالي:

1. لم ينجح المخطط الشامل الأول في معرفة إمكانيات النمو لمدينة طبرق، ففي حين قدر عدد سكان المدينة بحوالي 52300 نسمة عام (1988 م) سنة الهدف، وصل عدد السكان بالمدينة وقبل أربع سنوات من سنة الهدف إلى 62830 نسمة ذلك سنة (1984 م)

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

2. زادت مساحة المدينة المبنية في الواقع عن المحدد وفق المخطط الشامل الأول حيث شكلت نسبة الزيادة 135%، فعلى الرغم من أن المخطط خصص مساحة أجمالية للمنطقة المبنية تقدر بحوالي 1011 هكتار وصلت مساحة المدينة إلى 1365 هكتار.
3. باستثناء الاستعمال السكني لم تصل مساحات الأرض المختلفة ولا معدل نصيب الفرد منها في الواقع إلى المستهدف ذلك بناء على ما ورد من أسس نظرية في المخطط الشامل الأول للمدينة.
4. لم يوفق المخطط الشامل الثاني أيضا في توقعاته بخصوص إمكانيات نمو المدينة، ففي حين قدر عدد سكان المدينة في سنة الهدف بحوالي 216500 نسمة عام (2010 م)، بلغ عدد سكان المدينة وبعد سنة الهدف بعامين حوالي 110342 نسمة عام (2012 م).
5. بلغت مساحة المدينة المشيدة عام (2012 م) حوالي 2269 هكتار بينما حدد مخطط سنة (2010 م) مساحة بلغت قيمتها 3751 هكتار شكلت بذلك نسبة المساحة المبنية القائمة فقط 60% وبالتالي انخفض معدل نصيب الفرد من هذه المساحة بحيث بلغ 105 م^2 في حين كان المفترض حسب المخطط أن تصل إلى 173 م^2 لكل فرد.
6. باستثناء الاستعمال السكني لم تصل مساحات استعمالات الأرض المختلفة بالمدينة إضافة إلى معدل نصيب الفرد منها إلى ما تم اقتراحه وفق المخطط الشامل الثاني بالمدينة.

قائمة المراجع والمصادر:

1. سعد خليل القزيري، دراسات حضرية، ط 1، بنغازي، دار النهضة العربية، 2007 م، ص 19.
2. علي الحوات، التخطيط الحضري، ط 1، دار النشر والتوزيع، مصراته، 1999، ص 31
3. حسبت من قبل الباحث اعتمادا على تعددات السكان العامة عامي 1954 م -2006 م.
4. سليمان منصور الحداد، "طبرق" مجلة ليبيا المصورة"، العدد 35، 1936 م، ص 12-13.
5. تشمل الخدمات الاجتماعية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية والإدارية.
6. يقصد بالمرافق العامة المباني المخصصة لخدمات للكهرباء وصهاريج المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وغير ذلك.
7. تتمثل أراضي الفضاء في العديد من الأودية والمنحدرات وبعض الأراضي الزراعية المنتشرة داخل مخطط المدينة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284/ 2014 ISSN: 2312-4962

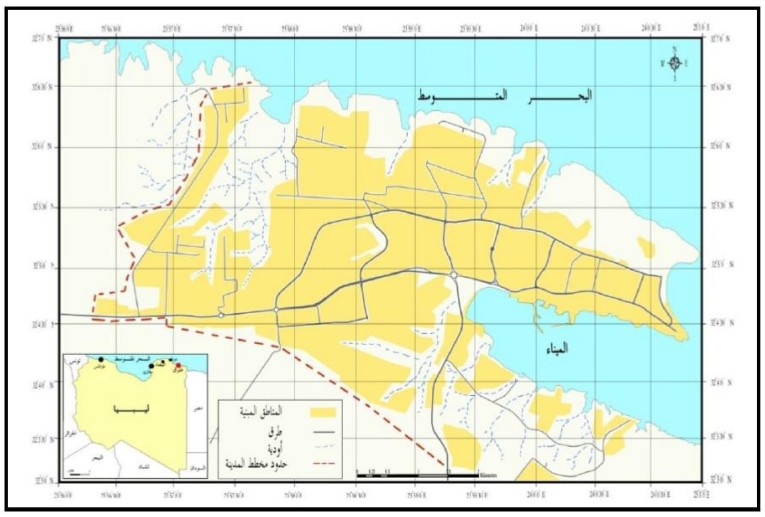

8. من حساب الباحث اعتمادا على:

- الهيئة العامة للمعلومات، تعدادات المباني عامي 1973-1995.
- صورة جوية للمدينة، 1990، مقياس 1:5000.

9. الأرقام الخاصة بسنة 1990 م الواردة في هذا الجزء بالاعتماد على الجدول رقم (2).

10. ENGINEERING CONSULTANT OFFICE UTILITIES. TUPRUQ, DRAFT FINAL, REPORT ON THE MASTER PLAN, TRIPOLI, 1995, P, 12 راجع مراحل تنمية المدينة، ص 11.

11. للمزيد من المعلومات انظر "أثر اعتبارات الأمن القومي على استعمالات الأرض: دراسة في مظهر الأرض الأمني الليبي، في كتاب عوض يوسف الحداد، سالم فرج العبيدي، دراسات تطبيقية في جغرافية ليبيا البشرية، ط 1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2002 م.

12. السجل المدني/ طبرق

13. شكل رقم (1)